



## قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (4) لسنة (2020م)

في اجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 28 رجب 1441 هجرية، الموافق 2020/03/28 ميلادية.

رئيس مجلس الإدارة

برئاسة المهندس / عبد الملك أحمد محمد العرشي  
وبحضور كل من:-

عضو مجلس الإدارة

1. الدكتور/ ياسين محمد عبد الكريم الخراساني

= = =

2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند

= = =

3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكلحي

سكرتير مجلس الإدارة

وبحضور المهندس / جميل علي أحمد الصبري

### تم إصدار القرار الآتي:

في التظلم المقدم من شركة الأديمي للتجارة العامة والتوكيلات  
ضد

المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في المناقصة رقم (8) الخاصة بتوريد 200 برميل زيت ديزل.

### الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات التظلم بما يلي:

أولاً: بتاريخ 2021/03/16 تقدمت الشاكية بعريضة تظلم إلى الهيئة ضد المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية تضمنت أن المؤسسة العامة للاتصالات تهربت من تطبيق قرار الهيئة بإلغاء قرار الإرساء الخاص بالمناقصة المذكورة وإعادة الإرساء على أقل الأسعار المقيمة المستوفية لشروط وثيقة المناقصة حيث قامت بإلغاء المناقصة بحجة انتهاء فترة صلاحية ضمانات العطاءات، وتجاوزها الفترة الأصلية والإضافية المحددة بـ (50٪) من الفترة الأصلية لتمديد صلاحية العطاءات وضماداتها، وطلبت من الهيئة إنصافها.

ثانياً: تم إحالة التظلم إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمناً الآتي:

تم الاطلاع على قرار لجنة المناقصات في المؤسسة العامة للاتصالات (14.14) وتاريخ 2020/2/1م الذي تضمن التالي:

1. موافقة لجنة المناقصات في المؤسسة على إعادة المناقصة رقم (2018/08م) الخاصة بشراء وتوريد عدد (200) برميل زيت مولدات محركات ديزل (مرة أخرى) نظراً لعدم إمكانية إعادة التحليل والتقييم للعطاءات بسبب انتهاء فترة صلاحية العطاءات وضمادات العطاءات المقدمة من جميع الشركات بما فيها الضمانات المقدمة من الشركات المؤهلة (شركة النشور + شركة الأديمي)، فضلاً عن أن إعادة عملية التحليل والتقييم (مرة أخرى) تأخذ فترة طويلة بسبب إجراءات الفحص للعينات المقدمة من الشركات، لا تتسجم مع الفترة الملزمة من الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمحددة بسبعة أيام عمل لإعادة عملية التحليل والتقييم للعطاءات.

على أن تكلف اللجنة الفنية التابعة للجنة المناقصات بإعادة الدراسة والمراجعة للشروط والمواصفات الفنية والتكلفة التقديرية الخاصة بالمناقصة والعمل على تحديثها ووضع قيم للمواصفات الفنية ومعايير التقييم (بشكل أكثر دقة وتفصيل)، وبما يكفل استكمال إجراءات التحليل والتقييم بموضوعية عالية وفقاً

